

COOPERATION WITH

Federal Republic of Germany



□ صحيفة «فرانكفورتر الجماينه الالمانية»:

«دولة فلسطين قائمة فعلا»

«ليس لدى الفلسطينيين ما يفقدونه»

شرعية احتلال الاراضى من خلال الحرب. وفي حالة اعلان دولة فلسطين، سيعى الراى العام العالمى هذه الحقائق. ويجب على الاتحاد الاوروبى بشكل خاص ان يشدد دائما على هذه الحقائق، لان الولايات المتحدة لم تعد تفعل ذلك. ويتمتع الفلسطينيون بموقف قوى حسب القانون الدولى، مع ان سلطتهم السياسية ضعيفة. ومن شأن اعلان الدولة ان يساهم فى تطبيق القانون الدولى وتعزيزه، خلافا للوضع الحالى القائم على سياسة القوة المجردة. وعلى الصعيد السياسى ستجد دول العالم نفسها امام تحدى حالة اعلان الدولة، لا سيما وان اكثر من ١٢٠ حكومة اعترفت بـ «الدولة الوهمية». ولدى الفلسطينيين نفس العدد من السفارات فى العالم ووضع مراقب لدى الامم المتحدة. وينبغى على عرفات ان يقتدى بنصيحة مستشار نيتنهاو الاعلامى بار ايلان الذى قال: «اذا اعلنوا غدا دولة فلسطينية، فإنتى متأكد ان العالم كله سيعترف بها... كما دعا بعض رؤساء الحكومات الاوروبية علنا الى اقامة «دولة فلسطينية». ولا يجوز لالمانيا ان تكون مجددا مكبحا لإسرائيل فى الاتحاد الاوروبى. ولو تقدم الفلسطينيون بطلب للعضوية فى هيئة الامم المتحدة، ولم يعارض احد هذا الطلب جديا، فلن يبقى امام اسرائيل والولايات المتحدة سوى الاعتراف او الرفض، الامر الذى لا يقود الى عزلةهما فى الامم المتحدة فحسب، بل ايضا على صعيد عالمى. ومن الناحية السياسية ستجد جميع دول العالم نفسها مضطرة للتصرف ولمراعاة القانون الدولى واحترامه. ولهذا ينبغي على عرفات ان يقدم هدية عيد الميلاد هذه لإسرائيل لأن الشعبين سيتمكنان فى المستقبل من الاحتفال معا فى يوبيل تاسيس دولتيهما.

Frankfurter Allgemeine

ZEITUNG FÜR DEUTSCHLAND

الوضع النهائى لا تدور حول قضية الدولة، بل حول المستوطنات والقدس واللاجئين والقضايا الأمنية والحدود والعلاقات مع الدول المجاورة. وفى الوثائق الموقعة بين الطرفين لا توجد كلمة واحدة تتحدث عن الدولة. ولكن طالما قبلت اسرائيل بمصطلحات مثل «حدود» او «علاقات مع الدول المجاورة»، فإنها تكون قد قبلت بدولة «فلسطين». والموضوع الوحيد المتنازع عليه هو حدود هذه الدولة.

ومن وجهة نظر القانون الدولى تفسى الاراضى الفلسطينية بجميع العوامل اللازمة لتأسيس دولة: فهناك اولا ارض لهذه الدولة التى لا يشك اى طرف بسيادتها او بضعها موضع تساؤل. وهناك شعب يقطن هذه الارض. كما ان الدولة قادرة ومستعدة للابقاء بالمعاهدات والالتزامات الدولية، وللمراقبة الارض والسكان. وبموجب احكام القانون الدولى هذه تحظى دولة «فلسطين» بنفس القدر من الشرعية مثل اسرائيل.

وخلافا لإسرائيل فإن لدى دولة فلسطين، حدودا ثابتة تشمل قطاع غزة والضفة الغربية. ولا توجد دولة فى العالم، باستثناء اسرائيل، تشكك فى هذه الحدود. ومقابل ذلك لم تعترف اى دولة من المائة وتسعين دولة فى العالم بسيادة اسرائيل على شرق القدس. اذن يكون بموجب الاعراف الدولية وضع المناطق الفلسطينية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ واضحا وغير متنازع عليه، باستثناء شرق القدس الذى ضمته اسرائيل، وبهذا تكون هناك دولة «فلسطين» ذات سيادة، وقوة احتلال اسرائيلية بموجب قرار مجلس الامن الدولى رقم ٢٤٢ الذى اكد فى ديباجته على عدم

المؤلف والمحرر لودفيج فاتسال الذى اصدر عدة كتب حول مشكلة الشرق الاوسط، والذى صدر له اخيرا كتاب تحت عنوان: «اعداء السلام - الصراع بين اسرائيل وفلسطين فى الماضى والحاضر»، برلين ١٩٩٨، يدعو بإلحاح فى مقال له نشر فى صحيفة «فرانكفورتر الجماينه» الالمانية الصادرة يوم ٣ ابريل الحالى والمشهورة عالميا الى اعلان الدولة الفلسطينية فوراً مؤكدا ان هذه الخطوة هى القدرة فقط على احياء عملية السلام. وفيما يلى ترجمة كاملة لمقاله:

بعد مائة سنة من إعلان المطالبة الصهيونية بامتلاك فلسطين، وبعد خمسين سنة من تأسيس دولة اسرائيل الذى يعتبره الفلسطينيون «نكبة»، لا يستطيع ياسر عرفات ان يقدم لإسرائيل «هدية أكبر» من اعلان دولة «فلسطين» بالضيغط فى ١٤ ايار/ مايو، وليس «دولة وهمية» كما فعل سابقا فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨ فى الجزائر، بل دولة «فلسطين» الواقعية. وكان رئيس الوزراء الاسرائيلى نيتانياهو قد حذر الفلسطينيين فى السابق من الإقدام على مثل هذه الخطوة التى ستنتهى عملية السلام تماما، مع العلم ان هذه العملية مستترة منذ زمن طويل، فالفلسطينيون اذن ليس لديهم شئ يفقدونه. ويجب على عرفات ان يتصرف اخيرا، والا لفقد مزيدا من الاراضى. والبديل الوحيد هو: اما دولة قومية او «بانتوستان». ولا يمكن انعاش عملية السلام مجددا ووضع حد لحالة الجمود الراهنة الا من خلال اعلان الدولة الفلسطينية. وفى الوقت الحاضر هناك حجج مستندة الى القانون الدولى واخرى سياسية تؤيد اعلان الدولة الفلسطينية.

وسواء رضى نيتانياهو او عرفات، فدولة «فلسطين» قائمة فعلا. وهى بحاجة فقط الى اعلانها رسمياً. كما ان مفاوضات